الحوكمة: "الباراديغم الحكومي الجديد"

جاك شوفاليي

ترجمة: أ. سفيان منصوري

باحث بقسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة

المقالة الأصلية بالإنجليزية:

Jacques Chevallier, La gouvernance, un nouveau paradigme étatique?, Revue française d'administration publique, 2003/1-2, N°105-106, pp. 203-217

لقد أصبحت الحوكمة منذ 1990 الكلمة المفتاحية أو بالأحرى الكلمة السحرية التي تهدف إلى تكثيف وتلخيص مجمل التحولات التي تؤثر في عمل السلطة في المجتمعات الحديثة. وفي ترقية جميع المستويات والمنظمات الاجتماعيات المختلفة. فمنطق الحوكمة يمس الدولة بدرجة أولى. ويعيد النظر في أساليب نفوذ المجتمع وكل مؤسساته. إن استبدال التقنيات الكلاسيكية للحوكمة بتقنيات جديدة يصبح أمر غير قابل للفصل أو التفرقة لأنه أمر متعلق بخصائص الدولة في حد ذاتها. لقد أصبحت الشعارات العصرية للحوكمة غير قائمة على التحليلات التي تنادي بارتقاء دور الدولة لكن يجب الانتباه إلى الإبهامات التي تخفي اللفظ و التي يجب إظهارها قبل كل شيء، كما يجب تسليط الضوء على بعض التحولات التي تعرفها الدولة حاليا.

الحوكمة كمفهوم متعدد المعاني:

على مسافة حاسمة من الموضوع المتعلق بالحوكمة، إذ استخدم المصطلح في بداية الأمر بطريقة مفرطة و هذا للدلالة على السلطة. كونه ضروري من أجل تحقيق التغيرات التي تؤثر على الدولة كذلك تأسيس شبكة لتفسير هذه التغيرات. والغرض منها هو التقليل من التعقيدات الناتجة عن التحولات الراهنة. ويبدو الأمر كما لو كانت الحوكمة ضحية لنجاحها حيث أصبحت هذه الكلمة من المفردات كثيرة الاستعمال ولها عدة معاني: فالمعنى الأول للحوكمة هو "**التنظيم**"، كما نجد هذه الكلمة في اغلب الخطابات السياسية ونجدها أيضا في المستوى الداخلي والدولي. كما

استعمل رئيس الوزراء الفرنسي مصطلح **"الحوكمة الجديدة"** في كتابه وهذا للتعبير عن ضرورة تواجد برنامج حقيقي للسياسة وهذا التركيز على الحوكمة يتناقض ظاهريا مع خطاب الحكومة السابقة التي كانت تعطي مجال أوسع لفكرة التنظيم وبدرجة أن الموضوعين لا ينفصلان عن بعضهما في نهاية المطاف. فأصبحت الحوكمة تظهر على أنها التوافقية، إذ كانت هناك سهولة من الناحية اللغوية فأصبح الحديث عن الحوكمة بدلا عن الحكومة أو بدلا عن السياسة، وهذا بغية تفعيل الدلالات الإيجابية المتعلقة بالمفهوم (الحوكمة)، ويتم استخدام مفهوم الحوكمة للدلالة عن الحداثة والأمور الإيجابية الأخرى، كذلك التقرير حول اتجاه السياسة الصحيحة والضمان الاجتماعي المنصوص عليه في ملاحق قانون تمويل الضمان الاجتماعي الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 ديسمبر 2002 وتكلم هذا الأخير عن " الحوكمة الجديدة لنظام الصحة والتأمين الصحي الذي هو عبارة عن سياسة جديدة".

إن الإشكالية الكلاسيكية التي تظهر في هذا السياق هي التداخل بين النماذج المعرفية العلمية المبنية من قبل الباحثين كجزء من أعمالهم المهنية والإيديولوجيات المتنوعة الموجودة في العالم، فهنا تقع النماذج المعرفية في نطاق الملكية العامة وتكون بمثابة نقطة تركيز الخطابات السياسية التي تكسب عبر هذه الطريقة حس علمي، فلقد حدث هذا التغيير من قبل **باراديغم التنظيم**، الذي تم استخدامه من قبل العلوم الاجتماعية، فأصبح استخدام مصطلح الحوكمة في الوقت الحالي كظاهرة موضة أو بدعة ، كما أصبح المحتوى المفاهيمي للكلمة واسع وغير دقيق ويحيط به غموض كبير مثل "المصفوفة الإيديولوجية"، فكل هذه الأمور تؤدي إلى التخلي عن هذا المصطلح تماما، وتظهر الحوكمة أيضا كمختلف المصطلحات المهاجرة التي أصبح الباحثون يبتعدون عنها لأن استعمالها غير قابل للنقد كما أنها تعزز وتتغذى من القناعات الاجتماعية.

السجل المزدوج:

إن هذا التباعد المفاهيمي في هذه الحالة هو الأنسب لأن مفهوم الحوكمة ذاع صيته في التسعينات كنموذج معرفي وكسياسة مستوردة، فأصبح يحمل في طياته بعدا معياري ووصفيا لخدمة الحجج الحكومية ومحركات التغيير فالأبحاث التي قام بها الباحثون في هذا الموضوع أدت إلى إيجاد ديناميكية للإصلاح.

إن مصطلح الحوكمة انتشر في أغلبية العلوم الاجتماعية منذ 1990: في الاقتصاد سمح برسم منظور المؤسساتية التي فتحت من قبل R. Coas ومدرسة شيكاغو، كذلك إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية، لاسيما في شركة O. Wiliamson ولقد عمل الباحثون حول هذا الموضوع بغية دعم القوة الدافعة للإصلاح ، بخلاف التبادل أو التسلسل الهرمي من ناحية نظرية العلاقات الدولية، ومن أهم الأعمال الرائدة في هذا الصدد نجد كتاب J .N. Rosenau et E.OC Zempile التي نصت على شكل جديد من التنظيم لمجتمع دولي مجزأ على نحو متزايد وغير متجانس في علم السياسة، يعنى إلى وضع النظريات للمسار التنازلي الذي تأخذه الدولة التي أصبحت **"جوفاء"**، والتي يواجهها صعود جهات وفواعل أخرى عامة وخاصة، داخلية وخارجية، والذين ينوون الرمي بثقلها على الخيارات الجماعية وعليه أصبح من الضرورة تكوين علم إداري عن طريق الحوكمة الحضرية.

سوف يتم تسليط الضوء على الطابع المعقد لحوكمة المدن والتي تشمل الآن العديد من المتدخلين مثل أصحاب المصالح سواء كانوا حكوميين أو خواص، لكن في المقابل لا يتم استعمال مفهوم الحوكمة لتقييم التغيرات في ظروف العمل التقنية والقانونية في حين أن بعض الأعمال تظهر أنها مهتمة به.

في نفس الوقت فإن موضوع الحوكمة أصبح محركا لقوة الإصلاح وهذا عن طريق تغذية الإعتقاد بضرورة الترقية في جميع المستويات وفي كل ميادين الحياة الاجتماعية، أيضا وضع أساليب جديدة للقرار والعمل على التعقيبات المتزايدة من أي وقت مضى من أجل حل المشاكل، والخوض في البحوث بهدف إيجاد سبل مرنة للتعاون بضم فواعل مصلحيه.

هناك ثلاث صيغ قادمة عبر المحيط الأطلسي تشدد على تأثير هذا المنطق الجديد **"حوكمة الشركات"**والذي يهدف إلى بناء فريق إدارة جديد. والذي يعود على التفاعل الناتج بين مختلف القوى الموجودة داخل والأول هو المملوك أو المحتكر من قبل المساهمين والقادة ، كما تم استعمال مفهوم الحكم الرشيد من قبل المنظمات المالية الدولية كأسلوب إصلاح المؤسسات في الدول النامية، و"إنشاء الإدارة الصحية التنموية" وهذا ما نادى به صندوق النقد الدولي «إنشاء معايير للمؤسسات بغية ضمان إطار يمكن من التنبؤ والشفافية لتصريف الأعمال العامة وإخضاع من هم في السلطة للمساءلة».

أما **الحوكمة العالمية** تهدف إلى إنشاء طريق جديد للتنظيم والاندماج في المجتمع الدولي. بعد إنشاء" مركز الدراسات للحوكمة العالمية" في لندن سنة 1992 وهو مركز تابع لمدرسة لندن للدراسات الاقتصادية وتزامن مع إطلاق مجلة الحكم العالمي، قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة الحكم العالمي المكونة من 28 شخصية سنة 1995، فكل هذه المبادرات أدت إلى تأسيس إيديولوجية حقيقية التي نجدها وراء الخطاب السياسي للحوكمة فهي عبارة عن صورة لعالم هادئ ومتسامح، يريد القضاء على كل النزاعات والخلافات كذلك نحو السلطة ، فعملية الاختيار الجماعي لم تعد مسألة سياسات بل مسألة تقنيات والتقليل من دور تدخل الدولة، وهي التي لم تكن طرفا فاعلا من بين أمور أخرى فيجب الإيمان بإمكانية التنظيم الذاتي للمجموعات الاجتماعية واحتمال وجود اتفاق جماعي على قواعد معينة...

وهذا ما نص عليه بالضبط Pmoreau Defarger " لم يعد الحكم الفن غير الكامل والمخيب للآمال والمسيطر على العواطف، لكن أصبحت الإدارة السلمية للأفراد شيء منطقي ومعقول".فمن السهل إزالة مصادر تلك الإيديولوجية بتبيين حدود رؤية استمرار علاقات القوة والصراع على السلطة بدمج بعض العناصر وتدخل الشرطة.

الحوكمة كمحلل:

من هذا المنظور الإيديولوجي ، يمكن أخذ مفهوم الحوكمة كمحلل لتبيين بعض الاستثناءات لطرق عمل السلطة في المجتمعات الحديثة وبالتدقيق في تقنيات الحكم الكلاسيكية وإعادة النظر في كيفية عملها. فالحكومة تعني " الفعل أو طريقة القيادة أو طريقة التحكم في الشيء أو في الشخص" إذ أنها تقوم على مفهوم القوة الذي يتميز بعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص، وهذا يعني إعطاء القوة لكل من يمتلكها لفرض إرادته على الآخرين، فهي مرادفة لمعنى البيت كونها مصدر فردي للقوة كما أنها مرادفة لمعنى "القانونية والمادية والرمزية" فإنها تمكن مكتسبها من فرض إرادته وتوجهاته فمن هذه الزاوية مفهوم الحكومة يرادف مفهوم الدولة التي تقوم على معنى السيادة فهذا المبدأ يقوم على ان الدولة لديها قوة عليا للإخضاع ولا يمكن أن تكون هناك قوة أعلى منها.

لكن كما بينها Michel Foucault "مسألة الحكومة تعود إلى الدولة وعلى كل المؤسسات الاجتماعية، كما أنها تعزز مبدأ الانضباط داخل المجتمع ، كما تطبق السلطة والسيطرة على المستوطنين وهذا ما قاله ماكس فيبر عندما تطرق إلى مسألة تحويل القوة إلى السلطة".

تتميز تقنيات الحكومة بفرض الهيمنة فهي الآن لا تتطابق مع موازين المجتمعات فأصبح مبدأ السيادة يتلاشى، فأصبحت مختلف المنظمات تبحث عن تكنولوجيا جديدة للقوة أو للطاقة وهذا ما يبرز مشكلة الحوكمة التي تريد إقحام الدولة في جميع المؤسسات الاجتماعية فهذا يعني انه سوف يتم إشراك فواعل متعددة في عملية القرار فالدولة لم تعد الفاعل الوحيد في عملية صنع القرارات وهذا على الصعيد الداخلي والخارجي. فتصبح عملية صناعة القرار ناتجة من المفاوضات والنقاشات كذلك الأخذ بعين الاعتبار آراء وأوجه نظر الأطراف المختلفة، فالحوكمة أصبحت تخضع لإرادة عدة أطراف منها العامة والخاصة ولعدة مستويات (دولية، وطنية ومحلية) ومن جهة أخرى فالحوكمة تعني العمل الجماعي على إيجاد الحلول. فهي عبارة عن نهج تعددي وتفاعلي للعمل الجماعي وهي تعني أنه لا يمكن ان يكون فاعل واحد من الفواعل مسيطر على عملية صناعة القرار لأن هنالك مشاكل جد معقدة ناجمة عن تعدد القوى في المجتمع فيجب العمل بشكل متعاون ومنسق وهذا ما قاله فيليب شومبيتر "الحوكمة عبارة عن وسيلة أو آلية لتنظيم مجموعة واسعة من المشاكل والصراعات فمن خلالها تستطيع الفواعل الوصول إلى قرارات متنوعة ومرضية للأطراف المتنازعة ويتم هذا عن طريق التفاوض والتعاون ". إن هذه المشكلة مشتركة لا تكفي لإزالة عدم اليقين ، فإن تعزيز تقنيات الحوكمة في حد ذاتها عبارة عن آلية حكومية بحتة أو هي عبارة عن مؤشر لتصحيح أشكال أو الصيغ الحكومية إلى صيغة اجتماعية جديدة.

الحوكمة كتجاوز للدولة:

في صميم موضوع الحوكمة، هنالك افتراض من الهبوط الذي لا رجعة فيه للمبدأ التقليدي لسيادة الدولة حيث انه لم يعد كما كان، أي انه لم تعد الدولة تملك سلطة عليا، موحدة وغير قابلة للتجزئة، فالآن هناك عدة فواعل لا تخضع لهذا الالتزام ويربطهم يبعضهم رابط تعاوني، فهذا الأخير يتجاوز سلطة الدولة. إذ تظهر هنا الحوكمة كموجه لنظام جديد عابر للحدود الوطنية والغرض منه خدمة الدول.

الحوكمة العالمية:

كما رأينا سابقا أن موضوع الحوكمة ظهر في الأول على الصعيد الدولي وضم منظورين مختلفين الأول هو المنظور المتعلق بمنظري العلاقات الدولية فهو يهتم بتطوير مجتمع دولي يتميز بعدم التجانس والتعقيد فأنصار الحكومة العالمية نادوا بضرورة تشجيع أنواع جديدة من التنظيم

والتكامل والسعي إلى إقامة نظام عالمي جديد وفي هذه النقطة نجد وجهتي نظر مختلفتين أحدهما وصفي والآخر إلزامي لكن في الحقيقة لا يمكن الفصل بين وجهتي النظر هاتين، مثل المطالبة بإلغاء الجسور بين العالم الأكاديمي والسياسي وهذا ما نادت به لجنة الحوكمة العالمية.

فإشكالية الحوكمة مرتبطة بظهور فواعل جديدة في النظام الدولي هذه الفواعل أدت إلى كسر أو إلغاء الدور الاحتكاري الذي كانت تمارسه الدول على العلاقات الدولية، فالتقنيات التقليدية التي كانت تتميز بالطابع الحكومي الدولي والذي كان يقوم عليها النظام الدولي(النظام الوستفالي) وهذا لم يعد كافيا حاليا، فتم البحث عن آليات جديدة تهدف إلى ضمان واسع لمواجهة النظر المختلفة. فظهرت فواعل تقوم بعملية التحكيم الدولي ويكون هذا التحكيم بطريقة غير مباشرة ويتم عن طريق الدول التي تجمع بينهما علاقات دائمة من التفاعل والتبادل. وبصورة مباشرة يتم هذا في مراكز البحوث وفي دوائر صنع السياسات وكمثال عن هده المراكز نجد "**منتدى Davos** " الذي يجمع كل سنة كبار رجال الأعمال وشخصيات سياسية وزعماء النقابات، ومصرفيون وخبراء، وتعقد هذه الدوائر من أجل التفكير في حالة العالم ورسم توقعات مستقبلية له، وتمارس أيضا من خلال رابطة عمل المنظمات الدولية والتي تميل بشكل متزايد للانفتاح على الخارج، فعملية الاعتماد لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية(ONG) اللذان يحصلان على المركز الاستشاري الذي يسمح لهم بالمشاركة في أنشطة المنظمة ولإعطاء وجهة نظرهم، إن مصطلح الحوكمة العالمية يمكن من فهم آليات التفاعل المعقدة التي تنتج عن مختلف الفواعل الحكومية والخاصة، من اجل الوصول إلى قواعد معدة بشكل جماعي فالنظام الدولي لم يعد مجرد نتاج مبادرات الدول، ولكن نتيجة التنازلات الناتجة عن التفاوض بين مختلف الأطراف فتصبح الدولة عبارة عن فاعل ضمن فواعل أخرى واستراتيجياتها مرتبطة مع الاستراتيجيات الأخرى.

الحوكمة الأوروبية:

تزامن إنشاء الاتحاد الأوروبي مع ظهور فرضية تنص على إقامة حوكمة إقليمية، وسوف تقوم هذه الأخيرة على النموذج التقليدي للحوكمة الحكومية(العمومية)، وسوف تفرغها تدريجيا من محتواها، تتميز عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بصفة فريدة من نوعها، فهي تشبه إلى حد كبير المنطلقات التي نصت عليها الحوكمة، فالنظام ألتعددي المحلي يمتاز بالانفتاح والتعددية وهو نظام مترابط بشكل وثيق فالحوكمة تكون موجودة في قلب مؤسسات المجتمع المحلي، وتكون مرتبطة بتطوير تنفيذ السياسات الجماعية، فالدول تواجه منافسة من طرف الجهات الفاعلة الأخرى

(اقتصادية، اجتماعية، سياسية) فهذه الفواعل تحتوي على مصالح ولديها إمكانيات لفرض آراءها.

فجماعات المصالح لديها وزن في عملية صنع القرارات ، عن طريق واسطة الجماعات الأوروبية المختصة في اللوبيات الأوروبية، وعن طريق جماعات الضغط الوطنية: فالسياسات المحلية، هي نتاج لعبة معقدة لقوى تدور حول مراكز القرار وتوازنها يختلف باختلاف ميادين وأنواع القرارات، فإن هذا التنوع يؤدي إلى تعزيز التفويض. تظهر أوروبا بأنها مخبر حقيقي لنموذج الحوكمة الذي يؤثر بشكل كبير على الدول المنضمة للاتحاد الأوروبي إلا إن هذه الحوكمة الأوروبية تعزز دائما الكفاءات المحلية. لكن هل حقا لقرار الأوروبي للحوكمة سوف يدوم لو حقا أن أوروبا أصبحت مخبرا للحوكمة وتوصلت إلى إنتاج نموذج جديد لمنظمات سياسية فريدة من نوعها وغير خاضعة لإرادة الدول فهذا التوازن يصبح محل نقاش ونقد، من طرف العملية المزدوجة للتوسيع والدسترة. وراء مصطلح الحوكمة هناك احتمال يدور حول تجاوز نطاق العقلانية الحكومية، فالحوكمة تسعى إلى إعادة تكوين الدولة والقيام على تعزيز شرعيتها.

الحوكمة كأداة لإعادة تأسيس الدولة:

هنا أيضا نجد التداخل الكبير بين البعدين الوصفي والمحدد فهما في الحقيقة غير قابلين للفصل، فموضوع الحكومة يغطي مشروع إعادة تعريف مكانة الدولة حسب التوجه الليبرالي الجديد، المدفوع من قبل المؤسسات المالية الدولية فمشروع الحكم الرشيد كان عبارة عن مغذي لعملية الإصلاح المتعلقة بالمؤسسات الحكومية في الدول النامية ، كما نجده أيضا في الدول المتقدمة وهذا عن طريق إعادة صيغة مفهوم مكونات الدولة، وأدى هذا الموضوع إلى إجماع سياسي جد ملحوظ. إذ أصبح النموذج المعرفي للحوكمة عبارة عن إطار تحليلي غرضه وصف مختلف التغيرات والتحولات التي تؤثر على جهاز الدولة منذ سنة 1980، فهي عبارة عن نقطة تقارب ناتجة عن العولمة ، فهذه التحولات تكون تطابق في الأول الشروط الجديدة التي نص عليها النظام الدولي، وموضوعة في إطار متكامل وواسع النطاق.فلقد أصبحت الدول مرغمة على إعادة تحديد وإعادة صياغة مبادئها التنظيمية وأفعالها. فترشيد المستوى الداخلي للدول يظهر كما انه شرط من شروط الحوكمة العالمية والمساعد على إعادة بناء الدولة لكنه يعارض في بعض الأحيان فكرة الحوكمة العالمية.

إعادة هيكلة الدولة:

عند تطبيق الحوكمة على الدولة فهي تعني ضرورة إعادة تعريف عميق للدور المنوط بها في الحياة الاجتماعية، فهي تعبر في الأول عن اتجاه تراجعي " الحوكمة تعني أن الدولة ملزمة بالامتناع، من حيث المبدأ وأن تتصرف كبقية الفواعل داخل اللعبة الاجتماعية، ويكون تدخلها المباشر عبارة عن فعل استثنائي ومبرر وهذا لاعتبارات خاصة، وتدعي أن الحوكمة تعبر عن التبعية: وهذا يعني إعادة تركيز الدولة حول مجموعة من المهام التي تكون قادرة لوحدها على القيام بها وهذا راجع على أن الدولة مازالت تحتكر عنصر السيادة أو بسبب أنها توفر الحماية الجماعية ضد جميع أنواع المخاطر(السلامة)، أو حتى لأنها قادرة على الحفاظ على التماسك الاجتماعي(الخدمات الاجتماعية)، فإلى جانب هذه المهام الأساسية، يجب على الدولة تجنب الاستعاضة عن بقية الفواعل الاجتماعية". فالحوكمة تعني أن الدولة تخلت عن موقف المشغل الاقتصادي الذي كان يحتكر مجمل الأنشطة الإنتاجية.

إن هذا الانفصال هو عبارة عن الحركة الأساسية التي انتشرت في جميع الدول الليبرالية، قبل أن تنتشر وتصل إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى أن تصل إلى مرحلة اقتصاد السوق وإلى الدول النامية. حتى إذا كان برنامج الخصخصة محل التنفيذ في الدول الليبرالية فهو يحتوي على متغيرات مختلفة من حيث الوتيرة و الترتيب والحجم، فاحتمال نهاية القطاع الاقتصادي العام (الحكومي)بدأ يتضح أكثر فأكثر حتى في فرنسا، وأخذ يتسع منذ انطلاق مشروع التنمية الاقتصادية، ولقد أخذ هذا المشروع أشكالا أكثر إثارة في دول أوروبا الوسطى وشرق أوروبا (PECO) ، وحتى في الدول النامية نظرا لحجم اقتصاد الدولة، وتم هذا باسم " الحكم الرشيد"

.

ولقد فرضت المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية برامج "التصحيح الهيكلي"التي نصت على تفكيك القطاع العام المتضخم وغير الفعال، وتظهر هذه الحركة أيضا في القطاع الاجتماعي، وذلك بالتركيز على المسألة الإدارية (شركات التأمين المتبادل)، وأنظمة الحماية الاجتماعية.

لكن هذا الانسحاب لا يعني أن الدولة لم يعد لديها أدوار تلعبها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيتبين دورها في الحفاظ على مختلف التوازنات الكبرى. فالحوكمة تأخذ ابعد أو الدور

التنظيمي، وهذا ما يعطي شرعية أكثر للدولة فمن خلالها تبقى الدول حاضرة في الاقتصاد وتصبح عبارة عن عامل استراتيجي ولا كقاعدة، فيكمن دورها كمراقب(مشرف) للعبة الاقتصادية عن طريق وضع بعض القواعد وتكون متدخلة بشكل دائم لتخفيف حدة التوتر وحل النزاعات، لكن يجب أن تمارس هذه المهمة بشكل ضيق مع العملاء الاقتصاديين.

فالحوكمة الاقتصادية هي عملية جد معقدة، وتمر عبر مؤسسات متنوعة. وبجانب التنظيم الحكومي: فنجد آليات للتنظيم الذاتي، كذلك الانضباط الذاتي للجماعات المهنية، فالمشاركة في عملية التنظيم تقوم على تدخل الجهات العامة والخاصة، لكن تبقى الدولة تحتل دور الحاكم أو المنظم للعملية الاقتصادية. كما تلعب الدولة دور الوصاية فيما يخص حوكمة نظام الرعاية الاجتماعية من أجل تحقيق التوازن والتدقيق في استلام الفوائد والأعباء، فهذا الدور الأساسي الذي تقوم به الدولة والمنوط بها في إطار "الحوكمة الجديدة"، ولقد تم إثبات هذا الأمر تماما من قبل دول أوروبا الوسطى والشرقية وحتى الدول النامية، وكان التحدي الرئيسي الذي واجه دول أوروبا هو إقامة دولة حقيقية قادرة على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للدول النامية: كانت المؤسسات المالية في حد ذاتها، فقامت باتخاذ إجراءات صارمة من أجل وضع الخطط لعملية التصحيح الهيكلي والمناداة بإقامة "دولة منظمة" غرضها تأطير التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية. إن فكرة الحوكمة تنطوي على إعادة تعريف وظائف الدولة، لكن لا يمكن أن تكون هذه الفكرة ناجحة إلا مع اتخاذ عدد من المتطلبات الهيكلية.

مبادئ الحكم الرشيد:

إن قدرة الدول على تولي المهام الجديدة الموكلة إليهم في عهد " الحوكمة " يعتمد على مجموعة من الشروط التي وضعت بالتحديد لكل من دول (PECO) وللدول النامية، فيفترض تطبيق بعض القواعد التنظيم، والالتزام بقيم معينة، والقيادة. ومن المفارقات أن "منطق الحوكمة" يؤدي إلى تنشيط وتعميق النموذج "الفيبري". بالإشارة على الطريقة التي بنيت عليها البيروقراطيات الجديدة.

أما دور المؤسسات الدولية سيكون حاسما في تعريف "الحكم الرشيد". فلقد صبت اهتمامها الكلي على البعد الاقتصادي للتنمية، والدعوة إلى الاعتماد على الحلول الليبرالية، والتشديد على

هـذا المنطـق منـذ 1990، وكـذلك الـدعوة إلى إقامـة مؤسسـات عموميـة فعالـة لـدعم التنميـة الاقتصادية. ومن جهة أخرى يجب الامتثال لبعض المتطلبات المتعلقة بنسق سياسي.

الحكم الرشيد يضم أيضا البنك الدولي : ضمان سلامة المواطنين، وضمان الامتثال للقانون، ويتم هذا عن طريق استقلالية السلطة القضائية (دولة القانون)، وأن تسير المنظمات العمومية النفقات بشكل صحيح وعادل (الإدارة الجيدة)، أن يتم تطبيق مبدأ المساءلة على الزعماء السياسيين (المساءلة والمسؤولية)، وأن تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع (الشفافية).

إن إشكالية "الحكم الرشيد" بما في ذلك لجنة الحوكمة العالمية، سوف تبين الآثار ويتم دراستها من قبل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى مثل (LOCDE) فيتم الخوض في مجموعة من الإصلاحات تحت ضغط المشروطية الديمقراطية ومع التعاون الدولي لعرض منطلقات وأسس "الحكم الرشيد" في الدول النامية.

وسوف تصقل هذه الإصلاحات صفة الدولة المنهارة أو الدولة الفاشلة، ويتم التدخل بقوة في بعض الدول كما حدث بالقوة في العراق وأفغانستان، وهذا قصد تنفيذ هذا المشروع، لكن النجاح غير مضمون كليا وهذا نظرا للبعد الاجتماعي والثقافي.

لم يتم استخدام هذا النموذج للتصدير فقط، وليس له علاقة بالدول المتقدمة في حد ذاتها، في حين ان هناك المزيد من الاهتمام بالضمانات القانونية، من خلال الآثار المترتبة عن تعميق مبـدأ سـيادة القـانون (دولـة القـانون)، ولقـد أصـبح تعزيـز قواعـد السـلوك الإداري مـن أهـم الانشغالات الأساسية، فيتم التركيز على متطلبات المصالحة مع المواطنين من خلال تفعيل مبدأ "المشاركة والشفافية"، أو بدلا من ذلك" فكرة أن الدولة ملزمة بتقديم حسابات"، ولذلك فمن الضروري تعزيز آليات التقييم، وهذا قصد قياس مدى فعالية العمل العمومي، فالغرض من كل هذه الإصلاحات هو التمكين من إقامة محتوى حكومي يتماشى مع المحتوى الاجتماعي الجديد.

ويظهـر في نهايـة الأمـر كأنـه مؤسسـة لإعـادة الشـرعية، وتهـدف إلى إعـادة التعيـين المحـيط بالدولة، ولقد وضع الاتحاد الأوروبي هذه الإصلاحات المتعلقة "بالحكم الداخلي" ضمن أهدافه الإستراتيجية.

إن الحوكمة تعمل على إعادة تأسيس حقيقية للدولة وهذه الأخيرة تشهد بدورها تغييرا عميقا في وظائفها وقيمها، كما أصبح لديها تفكير أكثر براغماتية ويتضح هذا من خلال إعادة النظر في مبادئ التنظيم وفي أفعال الدولة.

الحوكمة كمعدل للدولة:

إن المقترب ألتعددي والتفاعلي الذي هو في صميم الإشكالية التي تنص على أن الحوكمة تتأرجح مابين الدولة والمجتمع مشيرة إلى تعقيد الواقع، فسوف تسعى الدولة إلى إشراك المصالح الاجتماعية المختلفة في عملية تطوير الخيارات الاجتماعية. إن عملية الإشراك هذه تفرض سلسلة من التحولات الهيكلية وإلى تهيئة الظروف لقيام هذا التبادل. إن المنطلق الذي تقوم عليه الحوكمة لا يسعى إلى تغيير أسلوب العمل العام. لكن إلى إعادة تأسيس هيكل الدولة في ذاته. فكل هذا يلزم الدولة للانفتاح، والاعتراف بمختلف المصالح الاجتماعية فإنها تعكس التنوع الاجتماعي إذا فهي تميل إلى أن تصبح دولة تعددية.

الحوكمة كنمط جديد للفعل العمومي (الحكومي):

في المجتمعات المعاصرة يتبين أن الفعل العمومي يهيمن عليه البعد العقلاني التعاوني فحل المشاكل الجماعية لم يعد ضمن مسؤولية الدولة الوحيدة، فإنه ينطوي على مشاركة الفاعلين الاجتماعيين، كما يكون مستعد لتجاوز أمن مصالحهم الخاصة وهذا بغية إشراك الجميع في عملية تنفيذ الاختيارات الجماعية. فتظهر الحوكمة كما لو أنها شرط منظم وفعال فعن إشراك جميع الفواعل الاجتماعية يعطي فاعلية أكثر لعملية التنظيم. إن عملية التنظيم المنوطة بها الدولة تظهر أنماط ممارسة السلطة، والانتقال من أشكال الحكم التقليدية والخوض في المضامين الجديدة للحوكمة. ويصبح الفعل العمومي "الحكومي"حصيلة عملية معقدة وطويلة والتي تنظم عدة فواعل، إن هذه المواجهة تمكن تحقيق توازن أفضل بين المتطلبات المتعارضة وبين المصالح المتضاربة فلقد أصبح الفعل العمومي محل نقاش ويجرى في ظله تفاوضات من قبل المتحدثين الرسميين لمختلف الفئات الاجتماعية، وسوف يتم إشراكهم بطريقة آلية في عملية صنع السياسات كما يتم إشراكهم في المشاورات الرسمية أو من خلال آليات أكثر مرونة والغرض من هذا الانفتاح هو تحديد مصادر الصراعات الاجتماعية والتخفيف من حدة التوتر.

إن هذا النمط الجديد للفعل العمومي يحمل في طياته عدة إرهاصات فهو لا يعني أن الفعل العمومي أصبح بطريقة بسيطة نتاج للتصحيح الهيكلي أو مجموعة مفاوضات التي تتم بين مختلف الفواعل الاجتماعية: وتجاهل كل الخلافات المصلحية وعدم المساواة في الموارد ووزن علاقات القوة فيجب أن تكون هناك عملية تحكيم غرضها تجاوز كل العقبات. فالدولة تتمركز ضمن متطلبات الحوكمة.

الحوكمة كتصميم حكومي جديد:

إن الهيكل الحكومي يتحول من خلال الضغط الموجه من قبل الحوكمة، فجهاز الدولة يسعى إلى فهم المشاكل الناجمة عن التفاعل الذي يحدث بين مختلف الفواعل الاجتماعية: فالتصحيح الحكومي يهدف إلى إعطاء نموذج جديد ذو الطبيعة المركزية والذي يحمل في طياته مضامين عدة قوى: فالحكومة مؤسسة على وحدات حيوية ومتنوعة كما تظهر نوع من الفسيفساء لمختلف نظم الحوكمة المتراصة. فالحوكمة تؤدي إلى نوع من التنمية داخل الهياكل الحكومية وتقوم بوضع التوازن بين مختلف المصالح الاجتماعية الحكومية والخاصة: وقدرات التحكيم العائدة على فاعلية هذه التقنيات، والتحرر الفكري التي تحول الخبير إلى حكيم، إن عائق الحكم الرشيد أصبح يمثل موجه للتنمية كما أصبح يمثل منظم مستقل . لقد أصبحت الحوكمة في المجتمعات الحديثة عبارة عن أسطورة حقيقية تحتوي على عدة مضامين وتعطي مجتمع عالي التنظيم متسامح ومتعدد المعاني كما لديها مجموعة معاني تحمل في صميمها قوة تأثير عالية، كما أنها تغذي عملية الإصلاح، لكن يجب الأخذ ببعض الاحتياطات من تأثيرات الحوكمة التي تخول استقلالية هياكل الدولة والتي يجب أن تأخذ مجموعة من التصحيحات العميقة حول طرق عملها ومنطلقاتها التنظيمية.